

الإمام في الجزائر بين التكوين والممارسة الاجتماعية

أ. البشير بلحماري

جامعة عمار ثليجي - الأغواط - الجزائر

- مقدمة:

تفرض الإمامة على حاملها مسؤولية كبيرة وأمانة ثقيلة من أجل الإصلاح في المجتمع وتقوية الجوانب الاخلاقية، لمواجهة ومجابهة المشكلات الاجتماعية التي أصبحت حاضرة بقوة في مجتمعاتنا، فالإمام هو القائد والموجه المطاع، بحكم المكانة التي يحتلها ضمن فعاليات النسق الديني والاجتماعي، وما يتبعها من شرعية السلطة الدينية، بفضل ما يمتلكه من علوم شرعية ورصيد أخلاقي ينسجم مع البعد الرسالي لمهنته، لكن الإشكال الموضوعي الذي يطرح نفسه على جميع الفاعلين في الحقل الديني الرسمي بصفة خاصة هو تراجع دور الأئمة لصالح دعاة آخرين ركبوا موجة الانفتاح الإعلامي للسيطرة على عقول الناس وتوجيهها إيديولوجياً، وهو ما يبدو أثره واضحاً على مستوى الخطاب المسجدي، الذي فقد الكثير من تأثيره على الحياة الاجتماعية للأفراد، فالإنسان العادي يلاحظ أن "المسلم حين يتخطى عتبة المسجد ينتقل من حال إلى حال أخرى..."⁽¹⁾، وهذا الأمر يقودنا إلى طرح مسألة مهمة وحساسة تتعلق بالتكوين العلمي والأخلاقي للإمام، وعلاقة ذلك بالظروف المهنية والاجتماعية التي تحيط به، فالإمام كشخصية قيادية موجهة، هو محكوم من الناحية الاجتماعية بالخطاب الذي يعتلي به المنبر المسجدي، وكذلك بممارساته ومعاملاته الاجتماعية، وبالتالي يجد نفسه محصوراً داخل شبكة العلاقات الاجتماعية بأقواله (وان كانت تعبر عن إتجاهات مهنية ليست بالضرورة هي قناعاته الشخصية)، وبأفعاله التي كثيراً ما تكون مرتبطة بمطالب وإحتياجات دنيوية، والمقارنة التي يعقدها المجتمع بينهما هي التي تحدد مكانته ومدى تأثيره عليهم، وهنا نطرح التساؤل:

ما الذي يميز الأئمة عن بعضهم رغم أنهم يمارسون نفس المهنة ؟ وما الذي يجعل إماماً معيناً لديه قبول وإقبال شعبي واسع وآخر غير ذلك؟.

1- التعريف بالإمام:

الإمام لغة هو الموجه والرئيس والمربي الذي يجب أن يعطي القدوة، وهذا المعنى يتيح لنا جمع ثلاثة أبعاد مفاهيمية أساسية، لأن معنى القدوة يتسع من المجال اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي الشرعي، ويتكاملان علائقياً تحت سلطة الاجتماعي، فالرسول صلى الله عليه وسلم عندما يقول: « ثلاثة لا تجاوز صلاحهم رؤوسهم... وذكر منهم إمام أم قوما وهم له كارهون... »⁽²⁾ يوضح لنا تلك الرابطة الإلزامية التي تجمع بين ما هو شرعي وما هو اجتماعي، فالإمام لا تكتمل شروطه الشرعية إلا بإكتمال الجانب الاجتماعي فيه، لأن مكانته الاجتماعية وعلاقته مع محيطه محددات تضمن استوفاءه شروط "القدوة والإتباع".

والإمامة في اصطلاح الفقهاء على معنيين الإمامة الكبرى والإمامة الصغرى، فالكبرى تعني الإمارة والخلافة، أما الصغرى فهي إمامة الصلاة، وتعني ارتباط صلاة المصلي بمصلي آخر بشروط، فالإمام لم يصّر إماماً إلا إذا ربط المقتدي صلاته بصلاته، وهذا الارتباط هو حقيقة الإمامة وهو غاية الاقتداء⁽³⁾، والاقتداء كما أشرنا سابقاً يحيلنا بالضرورة إلى محاولة فهم البعد الاجتماعي للإمامة في الإسلام، لأن الصلوة عند إلتقاء الشرعي بالاجتماعي تصبح مجرد مؤشر مهم من مؤشرات الإمامة وليست كلها، ولكن عند التعريف بالإمام سوسيولوجياً نجد أنفسنا أمام الكثير من الالتباس، لأن الإمام في هاته الحالة هو نتاج واقع اجتماعي وسياقات اجتماعية مختلفة تطرح مفاهيم متعددة للإمامة تختلف عن المفهوم الذي يقدمه النص الشرعي نتيجة تفاعل السلطة الزمكانية مع تضخم السلطة السياسية التي أفرزت انفصالية براغماتية بين ما هو ديني وما هو سياسي، فالإمام في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين، كان هو الخطيب وهو الوالي والقاضي والمفتي، لكن بعد الفتنة الكبرى بين علي - كرم الله وجهه - ومعاوية - رضي الله عنه -، وبروز المسألة السياسية وسيطرتها على واقع المجتمع الإسلامي، أخذ المفهوم الوظيفي للإمام يتقلص مع

صعود الدولة الأموية، وينحصر في مناصب رسمية ومحدودة في مجالها الوظيفي، وهكذا ومن ذلك الحين بقي الإمام عرضة لمختلف التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية والقيمية، إلى أن وجد نفسه أمام حلقة وحيدة للاتصال بالجمهور المسجدي، وهي خطبة الجمعة والأعياد والمناسبات الدينية التي مازالت لها ارتباطات طقوسية بالمسجد.

2- شروط ووظائف الإمام:

تخضع الإمامة بقبول إجتماعي واسع بين مختلف الفئات الاجتماعية، يزيكها في ذلك ما تقدمه من أدوار ووظائف روحية إنسانية واجتماعية فاضلة، فيها خير الفرد والمجتمع على السواء، تتجاوز حدود الممارسات الرسمية لتتكفل بتطهير القيم الأخلاقية وتصفية الأجواء بين الناس ومحاربة كل أشكال البدع والفساد التي تظهر في المجتمع، لذلك يتولاها خير الناس سريرة وسيرة من ذوي الصفات العلمية والخلقية الراقية من أجل التأسيس لشبكة من العلاقات الاجتماعية، تحكمها قوانين أخلاقية ومادية وثقافية ضابطة إجتماعيا، تحدد إلى حد ما نهج التفاعلات بين الأفراد، وهي تضاف بذلك إلى القوانين الرسمية التي تعكسها السلوكات المهنية، والإمامة بهذا الشكل مسئولية شاقة ووظيفة خطيرة وحساسة، يزيد في حدتها صعوبة التوفيق بين متطلباتها الرسمية وهدفها الرسالي، لذلك يشترط في صحة حاملها على المستوى الشرعي: الذكورة والإسلام والعقل والبلوغ والسلامة من الأمراض والأعذار.

أما على المستوى الاجتماعي فإن الأئمة كفاعلين إجتماعيين حاملين لهاته الرسالة لا بد أن تتوفر فيهم بعض الصفات المساعدة على نجاحهم مثل: التحلي بأخلاق الصدق والأمانة وحسن المعاملة والتمسك بالإلتزام بالشرع قولاً وفعلاً، فالإمام هو قدوة المجتمع وأي مخالفة منه على بساطتها تكون على حساب مكانته الاجتماعية وعلاقته بمحيطه، وتمتد في تأثيرها على الدعوة والرسالة التي يحملها، فنجاح الإمام في عمله المسجدي مرتبط بمدى تمثله الرسالة التي يدعو إليها في حياته، لذلك هو يحرص على إيجاد نقاط مشتركة تتقاطع فيها ممارساته

الرسمية التي تحكمها القوانين الوضعية مع مبادئه الذاتية، وعموما ينحصر المجال الوظيفي الذي يشغله الإمام بالنسبة للقانون الجزائري، كل حسب مستواه في النقاط التالية: (4)

- تعليم القرآن الكريم.
- إعطاء دروس في مختلف العلوم الإسلامية.
- إلقاء دروس الوعظ والإرشاد قصد تبليغ أحكام الشريعة الإسلامية.
- المساهمة في الحفاظ على الوحدة الدينية للجماعة وتماسكها.
- القيام بالتكوين المستمر للأئمة والأعوان الدينيين.
- المساهمة في ترقية الخطب المنبرية والدروس المسجدية.
- المساهمة في إعطاء الدروس الاستدراكية التي تنظمها المساجد لفائدة التلاميذ وللطلبة في مختلف مراحل التعليم.
- إعطاء الأميين والأميات دروسا في القراءة والكتابة والمساهمة في النشاط الثقافي المسجدي.
- تولي خطبة النكاح وترشيد الزواج والولائم.
- إصلاح ذات البين بين الأفراد.
- السهر على حرمة المسجد وآدابه ورعاية النشاط الاجتماعي.

3- تكوين الأئمة في الجزائر: - رؤية تقييمية-

ترشيد عملية التغيير الاجتماعي وتوجيهها إلى المسار التطوري الإيجابي، يستلزم في كل المهن والتخصصات تكوين الإنسان الواعي بظروف عمله والمدرّك لواقعه الاجتماعي بكل إيجابياته وسلبياته، لذلك يعتبر التكوين في المجال الديني من الشروط اللازمة لتزويد المترشحين والفاعلين في هذا القطاع من أئمة وغيرهم بالقدرات المعرفية والمهارات الأدائية الأساسية لمزاولة الرسالة الدينية بكفاءة وفاعلية.

3-1. أبعاد وأهداف التكوين:

يُعبّر التكوين عن مجموع النشاطات التي تهدف إلى تزويد المتكون بالمعارف والكفاءات والمهارات والسلوكات المناسبة لمزاولة مهنة معينة، بمعنى أن التكوين من ناحية أولى يعبر عن مجموع النشاطات التي تستهدف تزويد المتكون بالمعارف المهنية المناسبة، ومن ناحية أخرى، هو: « عبارة عن عملية تعديل إيجابي ذي اتجاهات خاصة، تتناول سلوك الفرد من الناحية المهنية أو الوظيفية...»⁽⁵⁾، أما ميناجير (menager) فيذهب إلى أبعد من ذلك حينما يعتبر أن التكوين فعل بيداغوجي يكتسب وليس مجرد تسجيل للمعلومات أو مجرد تعليم لعادات أو سلوكات معينة⁽⁶⁾، لأن أهم أهداف العملية التكوينية هو تحويل العمليات العقلية إلى استجابات سلوكية وممارسات ميدانية إيجابية، وذلك دون إهمال السياق الاجتماعي المهد لظهور هذه الاستجابات، على اعتبار أن مواقف الفرد واتجاهاته وعواطفه وميوله غالبا ما تكون مقيدة بالظروف المحيطة به، وبمكتسباته القبلية، وأيضا بمشاريعه الشخصية وأهدافه وطموحاته⁽⁷⁾. وبالتالي فالتكوين يتناول ثلاثة مستويات أساسية هي:

- **المستوى المعرفي:** بتعميق المكتسبات المعرفية القبلية التي يحملها المتكون عن المهنة، وتصحيح التصورات الخاطئة منها، ثم تزويده بالمعارف الأساسية تكاملاً مع الواقع الاجتماعي للمهنة.
- **مستوى المهارات:** وهذا يتطلب وضع برنامج تكويني متوازن يتم فيه الربط بين المعارف النظرية والجوانب الميدانية التطبيقية.
- **مستوى السلوكات والأفعال:** أي إحداث تغييرات على سلوكات المتكون تتناسب مع هيئته الوظيفية، ونابعة من خصوصيات المهنة التي يشغلها، أما الأفعال فنقصد بها إعداد المتكون للتعامل مع المواقف المختلفة الناجمة عن تفاعله مع المحيط الاجتماعي بناء على ردوده واستجاباته.

وبالإسقاط على مجال التكوين الديني، من المفترض أن يكون من أهم أبعاده، هو تكوين الاتجاه الإيجابي لدى الأئمة عن رسالة الإمامة لتحقيق الاستقرار الذهني والنفسي وتنمية إدراكهم ومعارفهم، وإستخدامها إستخداما ذا معنى تكاملا مع واقعهم الاجتماعي،

واستجابة للتطورات الاجتماعية المستمرة، فالإمام يجب أن يكون أكثر وعياً وفهماً لكل ما يحيط به من علاقات وممارسات اجتماعية، لذلك نجد أن الوزارة الوصية في الجزائر حددت مجموعة من الأهداف التكوينية تمثلت في النقاط التالية: (8)

- تحسين الأداء والمردود الوعظي والديني لأعضاء السلك الديني.
- تجديد المعلومات والمعارف، ومواكبة مستجدات العصر.
- إدراك التحديات التي تواجه الأئمة، والارتقاء بمستواهم.
- الإطلاع على تقنيات التبليغ والاتصال والتحكم فيها.
- تبادل التجارب والخبرات في مجال أداء رسالة الإمام ورسالة المسجد.
- تعميق الثقافة العامة للإمام.
- اكتشاف المواهب وتشجيعها.

2.3 أشكال التكوين:

يقوم التكوين على الموازنة بين تأهيل الإمام فكرياً ومعرفياً وأخلاقياً، وبين التغيرات الاجتماعية المتسارعة والمتزايدة باستمرار، لذلك لا يقف المتكون عند حد التكوين الأساسي (القاعدي) الذي تلقاه في المعاهد المتخصصة، بل يهدف باستمرار إلى تجديد معارفه بما يتناسب مع هاته التغيرات، لذلك غالباً ما يتخذ التكوين شكلين أساسيين متكاملين هما:

- **التكوين غير المستمر:** هو ذلك التكوين الأساسي أو الرسمي الذي يتلقاه المتكون أثناء الدراسة النظامية، ويتم في فترة زمنية محددة ويرتكز على مقررات دراسية معينة، وهو يخضع للتعديل والإصلاح فيما يخص محتوياته أو مدته أو قوانينه حتى يستجيب للأهداف المختلفة. (9)

- **التكوين المستمر:** هو التكوين الذي يسمح بإحداث التلاؤم والاندماج بين الفرد ومجال تخصصه أو عمله بعد تلقيه للتكوين الأساسي، وهو عملية تعليمية تبني على معرفة الفرد بالتطورات الحاصلة في ميدان عمله، وفي القطاع الديني يتجه إلى تحسين الكفاءة لدى

الأئمة، مما يساعدهم على تبني خطاباً أكثر إقناعاً، ومعاملة الناس ومعالجة قضاياهم بأساليب مرغوبة وموحدة للجماعة، وتتنوع وتتفاوت أساليب التكوين المستمر، فبالإضافة إلى الدورات التكوينية التي تقوم بها مديرية الشؤون الدينية، هناك سبل أخرى يتجه إليها الفرد برغبة ذاتية منه لتطوير نفسه، نذكر منها: ⁽¹⁰⁾

- الالتحاق بدورات قصيرة.
- حضور الندوات والمؤتمرات
- المشاركة في الحلقات الدراسية.

3-3- إهتمامات السياسة التكوينية:

لم تولي الدولة الجزائرية إهتماماً كبيراً لتكوين الأئمة والمشتغلين في القطاع الديني إلا بداية من سنة 1971، أين عمدت إلى إنشاء أول مدرسة وطنية لتكوين الإطارات الدينية بمفتاح ولاية البليدة، وبرامج أزهريّة (نفس البرامج المدرسة بجامع الأزهر آنذاك) ⁽¹¹⁾، ومع توالي الأحداث السياسية والاجتماعية والثقافية التي تطورت في الغالب تحت غطاء ديني، حاولت الدولة أن تفرض سيطرة أكبر على هذا القطاع، من خلال فرض المعاهد الإسلامية كمسؤول أول ووحيد على تخريج الأئمة وتوظيفهم، إضافة إلى بعض التوظيفات من الجامعة على قلتها، تخص الأئمة الأساتذة فقط.

إهتمام الدولة بإنشاء المعاهد وتطويرها، رافقه كذلك اهتمام فعلي بتعديل البرامج والمحتويات واثرائها، إستجابة لمتطلبات السياق الاجتماعي العام الذي مرت به البلاد خلال كل مرحلة من مراحل تطورها، وبالنظر إلى خطورة الأحداث والتطورات التي عرفت بها البلاد على جميع المستويات: السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية بداية من سنة 1993، زادت وتيرة هاته التعديلات والإثراء، محاولة من الوزارة الوصية لتحقيق مجموعة من المقاصد تتمثل في: ⁽¹²⁾

- أن يفهم الإمام الإسلام فهماً صحيحاً، وأن يبلغه تبليغاً سليماً.

- أن تكون له القدر على فهم النصوص الشرعية واستخلاص الأحكام منها.
- أن يكون بصيرا بواقعه، قادرا على المواءمة بين الإسلام والمتغيرات.
- أن يكون قادرا على تسيير المسجد تسييرا محكما وفق القوانين السارية المفعول، للمحافظة على رسالته الدينية والاجتماعية، بما فيها الوحدة الدينية، والتوافق الاجتماعي، والاعتزاز بثوابت الأمة، والتسامح، وترسيخ محبة الوطن لدى المواطنين، وغرس الثقة في النفس وصيانة المجتمع من الانحرافات الاجتماعية بواسطة نشر التعليم الديني الصحيح، وهذه المقاصد هي التي تحدد صياغة الأهداف التربوية العامة والخاصة.
- أما بالنسبة للمحتويات والبرامج فان اهم الوحدات المكونة لبرنامج 2005 بالمعاهد الإسلامية تمثلت فيما يلي⁽¹³⁾: تفسير القرآن الكريم، علوم القرآن، الحديث الشريف، علوم الحديث، العقيدة، الفقه، أصول الفقه، علم الفرائض، السيرة النبوية، التجويد، قواعد اللغة، الأدب والنصوص، مادة الخطابة، مادة البلاغة، مادة الإنشاء، مادة التاريخ، الثقافة القانونية.
- أما أهم الوحدات المكونة لبرنامج السنوات النهائية في الجامعة على اختلاف تخصصاتهم فتمثلت في⁽¹⁴⁾:
- **تخصص كتاب وسنة**: حفظ القرآن الكريم وترتيبه، تفسير موضوعي، تفسير تحليلي، علوم الحديث، أحاديث الأحكام، حديث موضوعي، الفكر الإسلامي المعاصر، علم النفس التربوي، لغة الإنجليزية.
- **تخصص عقيدة**: حفظ القرآن الكريم وترتيبه، تفسير موضوعي، حديث موضوعي، العقيدة، الفرق الإسلامية والحركات المعاصرة، فلسفة إسلامية، الفكر الإسلامي المعاصر، الاستشراف والتنصير، النصرانية ورفضها، الترجمة.
- **تخصص دعوة وإعلام**: حفظ القرآن الكريم وترتيبه، الاستشراف والتنصير، الدعوة في العصر الحديث، الإعلام من منظور إسلامي، حديث موضوعي، فلسفة إسلامية، الفكر الإسلامي المعاصر، علم النفس الاجتماعي، حاضر العلم الإسلامي، تفسير موضوعي.

— **تخصص فقه وأصول:** حفظ القرآن الكريم وترتيبه، الاستشراق والتنصير، الدعوة في العصر الحديث، الإعلام من منظور إسلامي، حديث موضوعي، فلسفة إسلامية، الفكر الإسلامي المعاصر، علم النفس الاجتماعي، حاضر العلم الإسلامي، تفسير موضوعي.

من خلال الإطلاع على المحتويات والبرامج العلمية التي يتكون عليها الإمام في الجامعة تبين لنا منذ البداية أنه يتلقى تعليماً عالياً ومعلومات شرعية مكثفة، وفي تخصصات علمية دقيقة، فيتكون لديه رصيد معرفي معتبر، لكن بالمقابل لا يتم إعطاؤه الطرق والكيفيات التي تمكنه من توظيف هذه المعارف في إطار مهنته، كونه طيلة سنوات الدراسة الجامعية يجهل مصيره ومستقبله المهني، وبالتالي يغيب عنه الاستعداد الذهني والنفسي لممارسة مهنة معينة بذاتها، كما أن الاتجاه إلى التخصص الدقيق في الدراسة الجامعية ينتج أئمة لديهم العديد من الفجوات في تكوينهم، لأن الإمام في هذه الحالة يكون متمكناً من بعض المواد التي هي ضمن تخصصه، دون مواد أخرى تغيب عن تكوينه رغم أهميتها لمزاولة عمله، فالإمامة تتطلب في شغلها الإمام والتعمق في جميع المعارف والعلوم الإسلامية، وبإسقاط أهم وظيفة يقوم بها الإمام وهي الخطابة والدعوة على المواد التي تكون عليها في الجامعة فإننا نلاحظ عدم وجود الاهتمام الكافي بمادتي الخطابة والدعوة في جميع التخصصات، إضافة كذلك إلى غياب المواد الاجتماعية رغم أهميتها.

وبنظرة مقارنة بين المواد التي تدرس في المعهد والمواد التي تدرس في الجامعة الإسلامية، نجد أن المعهد يدرس المواد الشرعية كلها بطريقة مكثفة لا تتناسب مع مدة التكوين، بينما يتم توزيعها في الجامعة على كل التخصصات الموجودة بطريقة تحدث فجوات واختلافات معرفية بين الأئمة.

4- العوامل المؤثرة على الاتجاهات المهنية للأئمة:

يمكن أن تناولها من ثلاثة جوانب أساسية تتكامل فيما بينها وتؤثر على عمل الإمام واتجاهاته المهنية والفكرية والبعد الرسالي لمهنتيه وهي: المرجعية التكوينية، العوامل الاجتماعية، الالتزامات المهنية.

4-1. المرجعية التكوينية:

من الناحية المقصدية تقوم العملية التكوينية في القطاع الديني على ضرورة إعداد الإمام الواعي بكل ما يحيط به محليا وعالميا، وإبراز ذلك من خلال إنتاج خطابات واقعية متزنة، تجمع بين الناس ولا تفرقهم، وتعالج قضاياهم ومستجدات عصرهم معالجة إسلامية متفتحة على الآخرين وما بلغوه من تطور علمي وتقني، بالإضافة إلى مراعاة خصوصية المجتمع الجزائري وخصوصية كل مرحلة من مراحل تطوره، بصورة تحاول أن تكسب الإمام عمقا ونفاذا اجتماعيا وأخلاقيا وعلميا، فالتطور العلمي والاجتماعي الحاصل يشكل تحدياً صريحاً للأئمة، وفي نفس الوقت دعوة ودافع حي للركي بخطابهم المسجدية، وجعلها تستجيب وتنسجم مع معطيات ومتطلبات الواقع الاجتماعي الجديد، لكن هذا عائد بالدرجة الأولى إلى طبيعة التكوين الأساسي الذي تلقوه ومدى انفتاحه على العلوم التقنية والاجتماعية، وضبط ذلك بمجال قانوني يتكون عليه الإمام، يحدد بدقة مسؤولياته وواجباته وحدود توظيفه لهذه العلوم.

وبنظرة متفحصة ومحصنة لبرامج التكوين في المعاهد الإسلامية أو الجامعات، نلاحظ عدم الاهتمام الكافي بمادة المنهجية وهذا الأمر يظهر تأثيره بشكل واضح على طريقة انتقاء الأئمة لمصادر الخطاب وكيفية توظيفه، وعلى صياغة الشواهد والاستدلالات التي تستجيب لأهداف الرسالة الخطابية وتقرب الموضوع من إهتمامات المصلين، ومن أهم المؤشرات الدالة على هذا الضعف، هي تكرار المواضيع وطرح القضايا الدينية منفصلة عن بعضها البعض بطريقة يشعر معها المتلقي أن هناك تعارض وتناقض في النصوص، بالإضافة كذلك الى غياب الاهتمام الفعلي بتكوين ثقافة قانونية تقرب المتكون من واقع مهنته وتزبل عنه الغموض الذي يميز علاقاته مع الهيئات الرسمية المسؤولة عنه، أو مع محيطه الاجتماعي، لأن هذا الأمر يمثل بالنسبة للإمام شكلاً مهماً من أشكال الحماية القانونية التي ينشدها ويتطلع إليها، أما أهمية المواد الاجتماعية (علم الاجتماع وعلم النفس) فتكمن في كونها تمنح الإمام المقدرة على فهم السلوك الإنساني وتحليل علاقاته الاجتماعية المختلفة في ضوء أحكام

الشريعة، كما أنها تساعد على فهم الظواهر المرضية في المجتمع ومعرفة أسبابها، لأن نصوص الشريعة بما تحتويه من حلول مباشرة لكل المشاكل الاجتماعية، قد لا يكون استعمالها وانتقاؤها مناسباً إن لم نفلح في تحديد مكان الخلل وأسباب حدوثه انطلاقاً من تحليل علمي وموضوعي للظواهر الاجتماعية، وهنا يأتي دور علم الاجتماع بما يمتلكه من أساليب ومناهج علمية تمكنه من فهم الواقع الاجتماعي وتفسيره.

كل ما تقدم من نقد يعود بنا إلى طرح تساؤل جوهري ومهم يدور حول مدى ملائمة مدة التكوين ومحتواه مع احتياجات الأئمة في المعاهد الإسلامية، باعتبار أنها المؤسسة التكوينية الوحيدة التي أصبحت تعتمد عليها الدولة في التوظيف؟..

ولعل أكبر مشكل موضوعي يواجهه هاته المعاهد، هو عدم وجود ضوابط وشروط علمية لالتمحاق بها (من حيث المستوى التعليمي والتخصص العلمي)، مما نتج عنه تفاوت درجة التكيف والاستيعاب لمحتوى البرامج المقترحة، ففي الوقت الذي يعاني فيه مثلاً الجامعيون مع حفظ القرآن الكريم، تجد القادمين من الزوايا لا يعانون هذا المشكل رغم ضعف مستواهم التعليمي، بل لهم معاناة خاصة مع إنجاز البحوث العلمية وطريقة عرضها، بينما يعاني الأئمة الذين لهم تخصص في العلوم الطبيعية والتقنية مع مواد علمية أخرى مثل علم التجويد والبلاغة والنحو، والتي هي في الحقيقة أمور أساسية لنجاح الأداء الخطابي، وإذا ربطنا كل هذه النقائص مع قصر مدة التكوين، التي لا تتجاوز الثلاثة سنوات، وكثافة البرامج، نجد أنه من الصعب تقبل هذا الأمر علمياً وعملياً، لأن الإمام الذي يعاني مثلاً مع منهجية إنجاز البحوث العلمية لا يجد الوقت الكافي لمعالجة نقائصه، خاصة في ظل تراكم الدروس، ويستمر هذا النقص معه حتى في عمله، ليجد الحل في تكرار المواضيع القديمة ومن الكتب القديمة التي لا تستجيب لمشاكل وظروف الحياة الاجتماعية الجديدة.

2.4. العوامل الاجتماعية:

لننسق الديني مفعول خاص على حياة المجتمعات وحراكها، فالتغيرات الاجتماعية التي عرفت البشرية كانت غالباً ما تقع تحت تبريرات وتفسيرات دينية محضة، لأنه ليس هناك

«وسيلة أقرب ولا أسهل من توظيف الرأس المال الموجود، الحاضر في القلوب (الدين) للتعبيّة والتجنيد والنهوض..»⁽¹⁵⁾، لكن ما يقوّل هذا التوظيف ويعطيه شكلاً وإتجاهاً اجتماعياً معينا هو المستوى الفكري والعلمي لحركته، ويمتلك الأئمة في ذلك فرصاً مضاعفة لإحداث التغيير والتأثير في المجتمع وتوجيهه، يتفوقون بها على النخب السياسية وعلى المثقفين والمفكرين، باعتبار أنهم أقربهم إلى الناس، وأكثرهم إنغماساً وإشتراكاً في الحياة الاجتماعية، لكن وضع الإمام ومكانته الاجتماعية وعلاقته بالمجتمع تتحكم فيها عدة عوامل ومعطيات، منها ما يتعلق بشخصيته العلمية والأخلاقية، ومنها ما هو خارج عن إرادته، تشرحه الوضعية العامة للمجتمع والتغيرات الاجتماعية والقيمة التي تؤثر بشكل أو بآخر على مكانته القيادية داخل شبكة العلاقات الاجتماعية، ووعي الأئمة وإقتناعهم بهذا الأمر هو الذي يحدث الفارق والاختلاف بينهم، وبالتالي فالعلاقة هنا ثنائية الأطراف، محكومة بالمستوى العلمي والأخلاقي للإمام من جهة أولى، والمستوى الأخلاقي للمجتمع من جهة ثانية، فالإنطباع الأول يحمل تبريره إنطلاقاً من أن أفراد المجتمع من طبعهم الانقياد لتلقائياً للخصال العلمية والأخلاقية للإمام، كلما أحسوا منه الإخلاص والصدق في معالجة قضاياهم ومشاكلهم ومستجدات عصرهم، لذلك يحتاج الإمام أن يكون له زادا معرفياً وعلمياً يمكنه من معرفة محيطه وتحليل أسئلته ومطالبه بصورة واقعية، تمكنه من التأثير على الناس في خطابه، ثم عليه تمثل هذه الأخلاق والقيم التي يدعوا إليها في حياته، لأن رسالة الإمام تتغذي بالعلم لخدمة الأخلاق، وهذا ما كان يؤصل له إمام البشرية محمد صلى الله عليه وسلم حينما يؤكد أنه بعث ليُتمم مكارم الأخلاق، وهو ما تجسد كذلك في عهد الخلفاء الراشدين والتابعين، حيث كان لا يتولى الإمامة إلا أعلم الناس وأعلاهم عملاً وخلقاً وسلوكاً.

أما الانطباع الثاني والمتعلق بالمستوى الأخلاقي للمجتمع، فتشكل بناءً على المقارنة بين ماضي المجتمعات وحاضرها، أين تتضح الرؤية بأن الوضع الحالي ليس له علاقة لا بالإمام ولا بخطابه، بقدر ما هو يعبر عن تحولات قيمية تم تقبلها اجتماعياً دون أن تأخذ الوقت الكافي من المناقشة الدينية تحت تأثير ظروف سياسية وأمنية واقتصادية صعبة مرت

عليها البلاد، فكم من إمام طُرد من المسجد من طرف شباب متعصب نهاية الثمانينات، خاصة في ظل غياب سيطرة الدولة على المساجد، وكذلك في سنوات الإرهاب وقع التضيق على الأئمة من طرف السلطات السياسية وصل إلى حد إنزال بعضهم من على المنبر، وغيرها من التجارب التي تثبت أن الإمامة كانت ومازالت مجالا حيويا تتحرك فيه مصالح أطراف اجتماعية مختلفة فكريا وإيديولوجيا تؤثر على عمل الإمام وعلاقته بالمجتمع، وبالتالي فالإشكالية الحقيقة التي أصبحت تشكل عائقاً استراتيجياً أمام تحقيق الضبط الاجتماعي في مجتمعاتنا، هي تتألف من شقين متعارضين: «فمن جهة هناك الجانب الثابت غير القابل للتطور والمتعلق بالأداء والمناقب والسلوكيات التي يجب أن تتصف بها الذات المسلمة، وهناك الجانب المتغير والذي يمثل عامل الزمن ومشاكله التي يطرحها على كل المربين والمؤسسات التربوية والدينية»⁽¹⁶⁾.

بالإضافة إلى ما سبق فإن منطقة العمل تلعب كذلك دورها في تحديد العلاقة بين الإمام والمجتمع، فقد أكدت بعض الدراسات " إن الفكر والأخلاق الدينية لدى الريفيين أقوى، أما الفكر الإيديولوجي لدى أهل المدينة أقوى" ⁽¹⁷⁾، وذلك لأن المناطق الحضرية تمثل أكثر البيئات الاجتماعية تحراً وتعدداً في القيم والاتجاهات والانتماءات المذهبية والسياسية والإيديولوجية، وبرز ذلك بوضوح من خلال الانتقائية في اختيار المساجد، التي تنتشر بشكل واسع داخل هاته المناطق، ويحدث هذا السلوك إما تبعاً لإيديولوجية الإمام وتوجهه الفكري (سلفي أو إخواني أو صوفي)، أو تلبية لرغبات الأتباع على حساب أطراف أخرى وفي هذا خطر كبير على تماسك المجتمع ووحدته، فعندما يفقد المجتمع قياداته الدينية ويصبح القائد مُقاداً، تحدث الاختلالات والظواهر المرضية التي تهدد أمن المجتمع فكرياً وسياسياً وإجتماعياً، وهذا عكس المناطق الريفية التي يزيد فيها مستوى الضبط الاجتماعي بفضل تماثل الاتجاهات والقيم الدينية، فتقل فيها الضغوط الإيديولوجية على الإمام بشكل كبير، مما يسمح له بتأدية دوره التعليمي والتوجيهي والقيادي بكل ارتياح ومستوى عالي من التأثير.

وعليه فإن التركيبة الاجتماعية والعلمية للجمهور المسجدي تؤثر كثيراً على اتجاهات الأئمة وموقفهم من الخطاب المسجدي والمواضيع التي يجب تناولها، فهم يدركون جيداً أن من يعمر المساجد من الناس ويستمعون خطاباتهم، يمثلون مستويات مختلفة وغير متجانسة من الناحية المعرفية والعلمية والإدراكية، ومنه فالخطاب الموجه إلى المثقفين مثلاً يختلف منهجياً ومعرفياً ومقصدياً عن الخطاب الموجه إلى المستويات التعليمية المتدنية والأمينين، وهذا يتوقف على موقف الأئمة والمستويات التي بإمكانهم مخاطبتها، حيث يجد أغلبهم في تركيز خطابهم على فئة الأئمة والمستويات المتدنية أمراً منطقياً بالنظر إلى عاملين مهمين: الأول يتمثل في كون هذه الفئة ليس بإمكانها الحصول على أساسيات ومبادئ الدين وفهم معانيها مباشرة من الكتب، والإمام في هاته الحالة عليه أن يخوض في أمور مفهومة وبسيطة، لأن الجهد المبذول من أجل فهم فكرة غامضة قد يدفع بالمتلقي إلى الاستسلام وعدم المتابعة، أما الأمر الثاني فهو أن معظم من يمثل هذه الفئة هم شاغلي المهن اليدوية البسيطة التي تتطلب مجهودات بدنية مضاعفة، يفقد معها الفرد الوقت والاستعداد الذهني والنفسي للمطالعة والحصول على مبادئ دينه، لكن من مقاصد الخطاب المسجدي كذلك أنه يساعد الناس على فهم الظواهر النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لذلك يعتقد البعض الآخر أن الخطاب يجب أن يكون موجهاً إلى النخبة المثقفة لسببين مهمين: يتمثل الأول في أن مساحة إتصال الإمام بالجمهور المسجدي أصبحت مقتصرة على خطبة الجمعة فقط، وهذا غير كافٍ لتوصيل رسالة المسجد بالشكل المطلوب إلى عامة الناس، الأمر الذي يجعل إهتمام الخطاب المسجدي بالنخبة المثقفة حلاً مثالياً لضمان تحقيق الخطاب لأهدافه ووصوله إلى باقي فئات المجتمع بصورة سليمة عن طريق هذه النخبة المثقفة، أي أن الإصلاح في نظرهم يجب أن يكتسب السند العلمي الكافي داخل المجتمع، وذلك بدل التركيز على أمور تعليمية لا يسمح الوقت المتاح للخطاب بشرحها وتفصيلها بالشكل الكافي، والأمر الثاني أن المثقفين يحكم علمهم ومكانتهم الاجتماعية أكثر حساسية وخطورة على المجتمع، لأنهم يمتلكون الأدوات والآليات اللازمة التي تمنحهم القدرة على التأثير في المجتمع سلباً أو إيجاباً، وبالتالي تركيز الخطاب عليهم يمثل خياراً استراتيجياً مهماً.

3-4. العوامل المهنية:

صحيح أن شاغل الإمامة ينتقل من شخصية سابقة أكثر حرية وإستقلالية إلى شخصية وظيفية مسؤولة تحد من توجهاته وإتتماءاته، وتفرض عليه سلوكات وأفعال تتناسب مع وظيفته، قد تتناقى أو تتناقض مع شخصيته السابقة وفق متطلبات عملية الإمتهان كما يسميها ماكس فيبر، ويقصد بها « العبور من نظام إجتماعي تقليدي إلى نظام يرتبط فيه وضع كل واحد بالمهام التي يقوم بها... »⁽¹⁸⁾، ورغم أن التمايز موجود بين الائمة من الناحية العلمية والاخلاقية، والتوجهات الفكرية، إلا أنهم من الناحية المهنية محكومون بقوانين وضعية والتزامات مهنية تفرض عليهم عدم إظهار قناعاتهم الخاصة، مثلما صرح بذلك بو عبد الله غلام الله أن: «هناك فرق شاسع بين أن يكون للإمام رأي في موضوع معين، وهو مقتنع به وبين أن يجهر بهذا الرأي ويدعو له على المنبر، إن إدراك هذا الفرق الدقيق شرط أساسي في صحة الموقف وسلامته»⁽¹⁹⁾، لكن هذا الأمر قد يضع قيوداً عالية على الامام ويضيق من مساحة الحرية لديه، وفقدان الإمام للحرية يعني كذلك برودة أو شكلية علاقاته مع المحيط الاجتماعي، فتصبح مبنية على الحيلة والحذر بدل أن تكون مبنية على الثقة والاحترام والتعاون، وهو ما يتناقى مع مقاصد التربية المسجدية التي تهدف إلى تهذيب النفوس وأخلاق المعاملات والعلاقات الاجتماعية، ومن أهم آلياتها في ذلك نقد الأوضاع الاجتماعية ونشر الوعي الاجتماعي بالتنبيه إلى خطورة الانحلال الخلقي والفكري على تماسك البناء الاجتماعي ووحدة الأمة، ولا يكون ذلك إلا بإظهار الحقائق وكشف المستور دون أن يخشى الإمام في ذلك لومة لائم، فبقاء الخطاب المسجدي متمركزاً حول المواضيع التعليمية التعبدية قد لا يكون كافياً للإصلاح، لأن تراكم مجموعة من المشكلات والأوضاع الاجتماعية الصعبة هي التي دفعت إلى ظهور سلوكات محرمة ومنافية للشرع، وليس جهل الناس بالحلال والحرام.

إلا أن فتح باب الحرية والنقد من أجل ممارسة الإصلاح في المجتمع يتطلب كذلك في الإمام تكويناً علمياً وأخلاقياً مناسباً لذلك، حتى لا يقع في أعراض إخوانه الدعاة وعامة

المسلمين لما فيه من " تفريق وحدة المسلمين وتمزيق صفوفهم، وإفساد قلوب العامة والخاصة، وفتح أبواب الشر أمام ضعاف النفوس...".⁽²⁰⁾

وهكذا يتبين لنا أن التكوين إذا كان مؤسساً على ضوابط علمية وأخلاقية ومقاصدية، تصنع لدى الإمام وعياً خاصاً يجعله يؤدي دوره الرسالي دون ضرر على الأمة ووحدها، ودون الخوض في مسائل الحرية نفعها أو ضررها، لأن حرية الإمام الحقيقية في علمه، الذي يمكنه من معرفة واقعه ومشكلاته، والأكثر من ذلك تحسين علاقته مع محيطه الاجتماعي، ويسمح له بتحري الموضوعية والحيادية والوفائية في خطابه.

وفي الأخير يمكن تقديم رؤية تقييمية لأئمة المساجد والمؤسسات التكوينية المسؤولة عنهم:

- ضرورة تغليب الجانب الرسالي في الإمامة على الجانب الوظيفي، لأن أغلب الأئمة انقادوا تحت ظروف معينة إلى أخلاقية المسؤولية المهنية أكثر من أخلاقية الاعتقاد الراسخ كما يسميها ماكس فيير⁽²¹⁾، والتوفيق بينهما يتطلب دون شك إعداد الأئمة وتكوينهم في سن مبكرة، ووضع شروط وضوابط علمية موحدة للالتحاق بمعاهد التكوين.

- إلزام الإمام قولاً وعملاً، بأن يصدق فعله ما يقوله في خطابه، فالذي يجعل الناس أكثر تأثراً به هو صدقه في التعامل معهم.

- أن يكون أكثر تفاعلاً مع الحياة الاجتماعية، ووعياً بقضايا الناس واهتماماتهم.

- بالإضافة إلى العلوم الشرعية على الإمام أن يهتم في تكوينه بعلوم أخرى مثل: اللغة وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلوم الاتصال لأجل تحقيق الإقناع والتأثير اللازم لكل فئات المجتمع.

- تكوين الأئمة على ميثاق أخلاقي في إحترام بعضهم البعض بالاختلافات الموجودة بينهم، وإعطاء ذلك الطابع القانوني عند توظيفهم، أي بدل العمل على إزالة الاختلاف وهو مستحيل أن يتحقق، من الأحسن العمل على إدارته بطرق علمية مدروسة.

- تنمية الثقة بين الأئمة والهيئات الرسمية المسؤولة عنهم، وترقيتهم إلى شركاء اجتماعيين فاعلين يؤخذ برأيهم في جميع القرارات التي لها علاقة بالمسجد، أحسن من أن تفرض عليهم دون إقتناعهم بها.

- خاتمة:

أمام تعدد مصادر الخطاب الديني وتنوعها، يكون إقبال الناس على الخطاب المسجدي وتأثرهم به أكثر إذا اقترب من حياتهم الخاصة وتناول قضاياهم وانشغالهم اليومية، وتزيد ثقتهم به إذا تفوق على غيره من حيث موضوعه وأسلوبه وعلمه وصدقه، لأن هذا التنوع في الخطابات إضافة إلى ارتفاع المستوى التعليمي للشباب أدى إلى إشاعة الفكر النقدي بينهم، فأصبحوا لا يقتنعون بكل الخطابات سواء كانت رسمية ممثلة للدولة أو معبرة عن توجهات الحركات الإسلامية، ولأن المسجد يمثل أكثر المحطات إقبالا من طرف الشباب، كانت الدولة الجزائرية تسعى باستمرار إلى احتوائه وتوجيه خطابه بما يحفظ للأمة أمنها الفكري والسياسي.

وأهم ما يمكن قوله أخيرا أن الحديث عن عقلنة وترشيد وتنظيم القطاع الديني وهيكلته مؤسساته في الجزائر خاصة مؤسسة المسجد، لا يمكن أن يحدث أو يتحقق دون أن يكون هناك توافق مقصدي في الرؤى والاتجاهات بين الهيئات الرسمية المسؤولة والفاعلين الأساسيين المنتجين للخطاب المسجدي وهم فئة الأئمة، وهذا لا يتم عن طريق فرض مواضيع معينة عليهم دون مراعاة واقعهم الاجتماعي، لأن هناك جانب عقلي ذاتي في كل إمام وواقع اجتماعي خاص يفرض نفسه عليه، وينأى به عن التحديدات والبرمجة المسبقة، لذلك كانت الدعوة صريحة إلى الاهتمام أكثر بترقية التكوين العلمي للأئمة ووضع شروط وضوابط موحدة للالتحاق بالمعاهد الإسلامية المختصة للتقريب بين اتجاهاتهم والتقليل من مساحة الاختلافات الفكرية بينهم وتهذيب العلاقة بينهم.

- قائمة المراجع:

- 1- مالك بن نبي: ميلاد مجتمع، دار الفكر، دمشق، سورية، ط3، 1986، ص 105.

- 2- أبي حامد الغزالي: إحياء علوم الدين، المجلد الأول، دار الوعي، الجزائر، ط1، 2005، ص213.
- 3- فهيمة بن عثمان،: نمط تكوين الأئمة في الجزائر، مذكرة ماجستيرين قسم اصول الدين جامعة باتنة، 2005، ص 17.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، مرسوم رقم 9 - 114 أفريل 1991، المتعلق بتحديد مهام الأئمة على اختلاف رتبهم، المادة من 5 إلى 28، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادرة في 01 ماي 1991.
- 5 - لحسن بو عبد الله وآخرون: تقويم العملية التكوينية بالجامعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 11.
- 6- كمال بطوش "التكوين باقسام المكتبات بالجزائر بين ثورة المعلومات وحتمية التجديد"، في الندوة العربية حول التكوين في مجال علم المكتبات والمعلومات، تنسيق، اعراب عبد الحميد، دار الحكمة، الجزائر، 2001، ص 114.
- 7- ضيفاء زين الدين: "ابعاد التدريس بمقاربة الكفاءات"، منتدى الاستاذ، العدد الثالث، الجزائر، افريل 2007، ص 58.
- 8- وزارة الشؤون الدينية والاوقاف، مديرية التكوين وتحسين المستوى، المديرية الفرعية للبرامج وتحسين المستوى "برنامج التكوين المستمر"، 2002/ 2003، ص 2.
- 9- كمال بطوش، مرجع سابق، ص 146.
- 10- ناصر محمد السويديان: «التدريب العلمي في تخصص المكتبات والمعلومات» في الندوة العربية حول التكوين الجامعي في مجال المكتبات والمعلومات، تنسيق، أعراب عبد الحميد، دار الحكمة، الجزائر، 2001، ص 177.
- 11- بشير قادرة: التكوين بالمعاهد الاسلامية لتكوين الاطارات الدينية بالجزائر، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الديني، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2007، ص 17.

- 12- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، مديرية التكوين وتحسين المستوى، منهاج تكوين الأئمة، المعلمين، 2005، ص 04.
- 13- بشير قادرة، مرجع سابق، ص-ص 61-78.
- 14- برنامج العلوم الإسلامية (الصادرة عن اللجنة الوطنية للعلوم الإسلامية، المعهد الوطني العالي لاصول الدين، الجزائر 1997)، نقلاً عن: فهيمة بن عثمان، مرجع سابق، ص-ص 71-75.
- 15- محمد عابد الجابري: المشروع النهضوي العربي-مراجعة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 2000، ص68.
- 16- أحميدة النيفر: النص الديني والتراث الإسلامي، دار الهادي، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص 412.
- 17- سهيل الخالدي: "حرب المفاهيم في الجزائر"، مجلة الذاكرة، العدد 02، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 126.
- 18- رمون بودون وفرانسوا بوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، تر: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، ط1، 1986، ص546.
- 19- بو عبد الله غلام الله: "الخطاب المسجدي"، رسالة المسجد، العدد الاول، الجزائر، جويلية 2007، ص 04.
- 20- عيسى صديقي: "التحذير من الغلو"، رسالة المسجد، العدد الخامس، الجزائر، نوفمبر 2007، ص 69.
- 21 - جيار ليكلرك: سوسيولوجيا المثقفين، تر: جورج كتورة، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2008، ص91.